بقلم المحامي الكنسي المحوري لويس الخازن

عنوان كتاب حديث وضعه حضرة الاب العالم بولس عبود ، يقع في ٣٣٦ صفحة بقطع ثمانية ، ثمنه ليرة سورية ، يطلب من مطرانية الروم الكاثوليك في بيروت

غير خافٍ على احد ان للقضاء الكنسي ، خصوصاً في نواحينا ، صفة ليس فقط كنائسية دينية محضة ، بل مدنية ايضاً . لان دستور البلاد وانظمتها يقرّان للمحاكم الكنائسية بهذا الحق المشروع ، ويوجبان على المحاكم المدنية النزول عند احكامها ، وعلى الدوائر الاجرائية تنفيذ الاحكام الصادرة من قبلها .

ومن المعلوم ايضاً ان اللغة العربية هي لغة البلاد ، واكثر الاحكام تصدر بها ، ولكن يا للأسف نقول انه حتى الان نرى معظم القوانين والدساتير التي يتحتم على المحاكم الكنائسية العمل بموجبها والركون اليها لم ينقل الى لغة الناطقين بالضاد . ولهذا نرى بعض القضاة يخبطون خبط عشواء ، ولا يلتمون الّا ببعض السّور من قوانين القضاء ؛ بيد ان العربيين لم يتركوا في تآليفهم في لغاتهم زيادة لمستزيد في هذا الصدد ؛ ولهذا قد اصبح القضاء الكنسي عندهم موضوع احترام لكل من يطالع احكامهم حتى من اخصام الكنيسة انفسهم ، وعكس ذلك نرى في احكام دواويننا ، فقلّ ان تقرأ حكماً صادراً من قبل احدها الّا وترى دلائل الجهل بادية فيه .

فلما احسّ بهذا الفراغ حضرة الاب العالم بولس عبود عمد الى ترجمة

الكتاب الرابع من مجلة الحق القانوني اللاتيني الى اللغة العربية ، وعلق عليه عدة حواشي مفيدة توضح للقارئ ما غمض من معانيه ، اخذها عن ائمة القانونيين فجاء الكتاب وافياً في بابه ، واضحاً كافياً في اسلوبه ، وهو يحتوي على ٦٤٢ مادة ، ويقسم الى ثلاثة اجزاء: الاول في الاحكام واصولها في عامة الدعاوي ، والثاني في دعاوي تطويب واثبات قداسة عبيد الله خاصة ، والثالث في اصول بعض احكام خصوصية لانزال التأديبات الكنائسية . وكل جزء يقسم الى عدة فصول وابواب لا حاجة الى تعدادها . وقد عني حضرة الاب عبود بترجمة الجزئين الاول والثالث واهمل الثاني ، لان ما جاء فيه من خصائص دواوين رومية فقط .

هذا هو كتاب حضرته الذي حق له الشكر عليه من كل من يقرأه ، اولاً لحسن اختياره هذا السفر ، ثانياً لان الترجمة جاءت صحيحة واضحة خالية من التعقيد والابهام .

ولكن ، كما ترى ، فان حضرته قد اهمل النظر ، ولو عن سبيل الايجاز ، في قوانين الكنائس الشرقية عامة ، لان ما ترجمه يعني اللاتين فقط الا ما كان منه بطبيعة حاله ، او لورود النص ، متعلقاً بالشرقيين . بيد ان لكل من هذه الكنائس قوانين وانظمة مرعية مأخوذة من قوانين الكنيسة القديمة لا يتوجب عليها ، بل لا يحق لها ، استبدالها بسواها مهما كانت لاسيما ما كان منها مقيداً في المجامع المعروفة الحديثة كالمجمع اللبناني عند الموارنة ، ومجمع الشرفة عند السريان ، ومجمع بزمار عند الارمن .

علاوة عن ذلك ، يوجد ايضاً للكنائس الشرقية ، لاسيما في الدعاوى الزواجية والتأديبات الكنائسية ، قوانين وتعاليم وضعها الاحبار الرومانيون يجب السير بموجبها . من ذلك تعليم بنديكتوس الرابع عشر الصادر في ٢ ت٢ سنة ١٧٤١ ، وتعليم جميعة المجمع التريدنتيني الصادر في ٢٢ آب سنة ١٨٤٠ ، وتعليم مجمع البروباغندة الصادر سنة ١٨٨٣ ، وتعليم مجمع السانت اوفيس الصادر في ٢٠ حزيران سنة ١٨٨٣ ، وتعليم المجمع نفسه الصادر في ٣٠ حزيران سنة ١٨٩٢ ، وكذلك تعليم المجمع نفسه الصادر في ٥ حزيران سنة ١٨٨٩ ،

وتعليم هـذا المجمع ايضاً الصادر في ٢٥ حزيران سنة ١٨٨٥ ، وتعليم مجمع البروباغنده بخصوص التأديبات الصادر في ١١ حزيران سنة ١٨٨٠ ، وغير ذلك كثير من التعاليم ممـا تجب معرفته والاعتماد عليـه في الدعاوى الكنائسية في ربوعنا .

اما قول حضرته في المقدمة ، تحت عدد ٣ ص٥ ، بانه يجب على الكنائس الشرقية ان تلجأ في قضائها عند الحاجة الى مجلة الحق القانوني اللاتيني الحديث بدلاً من القديم ، فهذا قول فيـه نظر ولا نعلم من اي وجه يوجب حضرته هذا الالتجاء ، فلو قال يُستحسن ، لربما سلمنا معه .

اخيراً كنا نرد من حضرته ان يعتمد في تعريبـه على الكلمات والتعابير الشرعية المألوفة ، لان الالفاظ التي اعتاد ارباب القانون استعمالها اصبحت كالفاظ وضعية لا يجوز استبدالها ، لانه قد يتسرب الى ذهن القارئ اشكال في ادراك المعنى المقصود فمن ذلك قوله : « عناصر المحاكمة » بدلاً من « اركان المحاكمة » — « صورة » بدلاً من « شكل » — « الاستعلام باللسان » بدلاً من « الاستعلام بالمشافهة » او الشفهي — « احداث » بدلاً من « امور » — « لها القوة القانونية » بدلاً من « مرعية الاجراء » — « محامي الوثاق » بدلاً من « محامي السرّ » — « دفع الحكم الى القاضي الاعلى » بدلاً من « رفع الحكم » — « نقل » بدلاً من « زائد » ، الى آخر ما هنالك مما لو رمنا تعداده لطال بنا المجال كثيراً . ولكن كل هذا لا يغير نضارة التأليف بشيء ، وحضرة صديقنا الاب المترجم من العلماء الاعلام الذين يشار اليهم بالبنان .

ثم لا يسعنا ختام هذه العجالة من غير ان نوجه كلمة شكر وامتنان لسيادة الحبر المفضال العلامة المطران باسيليوس قطان ، رئيس اساقفة بيروت على الروم الكاثوليك ، لانه طبع هذا الكتاب على نفقته الخاصة . فحبذا لو حذا حذوه سيادته غيره من السادات ، وساعدوا اصحاب العلم والتأليف على نشر ما لديهم من ثمرات جهودهم خدمة للعلم وللانسانية .